ضبط مرتشين في بلدية النجف ومسؤولاً أهدر المال العام بمستشفى الصدر

اعلنت هيئة النزاهة الاتحاديّـَة، اليوم الأحد، عن ضبطها مُتـّـَهمين اثنين في بلديّـَـة ِ محافظة النجف الأشرف؛ وذلك لتلقّـيهم الرشوة مقابل عدم إزالة التجاوزات؛ وضبط مسؤول مخزن في مستشفى الصدر التعليمي؛ بتهمة هدره المال العام.

وذكرت الهيئة في بيان تلقته "المطلع"، أنّـَ:"فريقاً مُؤلـّفاً من مكتب تحقيق الهيئة في محافظة النجف الأشرف تمكـّـَن من ضبط مسؤول بقسم التجاوزات وأحد الموظفين في بلديّـَـة (الرضوية) بالجرم المشهود، بعد طلبهم مبلغ رشوةٍ من أحد المواطنين؛ مقابل عدم إزالة أحد التجاوزات التابعة لمحلات المُشتكي، مبينة أنّـَه "تمّـَ نصب كمينٍ مُحكمٍ، والتمكـّـُن من الإيقاع بالمُتهمين وضبطهما بالجرم المشهود".

وأضافت الهيئة أنّـَ:"فريقاً آخر تمكـّـَن من ضبط مسؤول مخزن في مستشفى الصدر التعليميّ في المحافظة بالجرمِ المشهود، وذلك لتقديمه طلباً في العام 2024؛ لشراءِ جهازي (كاوج)؛ بحجةِ الحاجة الماسة لها، وبعد عمليّـَة التجهيز وتسلـّـُم الجهازين اتضح أنّـَه لم تجرِ عمليّـَة الإدخال المخزنيّـِ الأصوليّـِ لها، وتسجيلها بمستندٍ مُحاسبيّ خاصٍّ بالموادّـِ المخزنيّـَة"، لافتة إلى كونها لم

تُقيّـَـد في سجلاتِ المخزن، حيث جرى تنظيمُ معاملة شراءٍ مُخالفةٍ للضوابطِ والتعليمات، في وقتٍ لا تزال الأجهزةُ متروكةً في مخزن صالة العمليّـَات؛ ما أدّـَى إلى تعرّـُضها للاندثار.

وأشارت إلى إنّـَه:"جرى تنظيم محضري ضبطٍ أصوليّـَـين، وعرضهما رفقة المُتّـَهمين على قاضي محكمة التحقيق المُختصّـَة بالنظر في قضايا النزاهة؛ الذي قرّـَر توقيفهم وفقاً لأحكام المادتين (307 و 340) من قانون العقوبات رقم (111 لسنة 1969)".